سرقت من جانب لو لم يوقد على الصندوق لم تقد به وكان انها
عن تغفل كان قال لا يتغفل عليه الا تغفلا واحدا فاتغفلها
انها عن تغفل فاتغفل فلا يضمن لذلك ولو اعطاه دراهم
والما حفظها في البيت فاخرجها عنده او قال ان يطرح
الباب اشهر من ضمها في كمه او بين كمه وحفظ فاسكها
بلا ربط فيه اي في كمه وضاعت بتغفل كذوم ضمن لتقريطه
لانه اعنف اصب لان اليد احرز بالنسبة اليه
بد لا عن الربط في كمه لانه احرز الا ان كان الثوب واسعا غير مزرور
فيضمن لسهوله تناولها باليد منه قالت احملها
في كمه ليتركه الاحرز اما اذا امسكها مع الربط
فزالكم فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ او امتثل قوله اربطها في
كمك فان جعل الخيط حارجا فضاعت باخذ طرار ضمن او
باستراسال فلا وان جعله داخلا انعلس وهذا مله اذا اقر
يرجع الى بيته والا فليحرز ما فيه وكل ما كان هو اولى
من قوله بان
او نسيانها او
معينا محلها هو اعم من قوله سارقا او من يصادر
المالك او نسيانه اي لظالم ولو
غرم عليه اي على الظالم لان قرار الضمان عليه لانه المستولي
على المال عدوانا ولو اخذها الظالم قهرا فلا ضمان على المودع
كما سيقع ولو كان بامر الاعذر
لدفع ودور كوبه جماح وان باعدها من محلها
وان لم ينفع لعدم بذل نفسه ان اخذها لذلك
ظانا انها ملكه ولم ينفع بها لم يضمنها للعذر مع عدم الانتفاع

ولو

ولو اخذها لينتفع به ثم يرده او بدله ضمنه فقط
لذلك ولم يأخذ كما لو لم يحدث فعلا خلاف ما لو نواه ابتداء فانه
يضمن وكان خلطها مالك ولم يتميز لسهوله عنه بحيث لا
خلطها مالك خلاف ما اذا تميزت لسهولة ولم تنقص
بالخلط كان جحدها او بوع خلطها اي الخليه بسها وبين
مالكها بعد طلبه مالكها لها خلاف ما لو جحدها او
اخر خليتها بلا طلب من مالكها وان كان الجحد وتاخير الخليه
لعذر لان اخفاها ابلغ في حفظها وخلاف ما لو جحدها بعذر من
دفع ظالم عن مالكها وما لو اخر الخلية بعذر كصلاة وخرج بتخليتها
حملها اليه فلا يلزمه والتقييد بعدم العذر في المحدود من زيادتي
وان رجع بلا عذر ان من المالك كان يقول
استامتك عليها فيبر الوصي المالك بسقوط الضمان وحلف
الوديع فيصدق في دعوى وان اشهد عليه
بها عند الدفع لانه اتمنه وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه
ما لو ادعى على وارث مؤتمنه او ادعى وارثه الرد على المودع
او اودع عند سفره امينا فادعى الامين الرد على المالك فلا
يصدق في ذلك بل عليه البينة حلف دعوى
وبرد وذهب
لاحتمال ما ادعاه لسبب
ايضا
بلا حلف بل يصدق بلا يمين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة
العموم وخرج بزيادتي تجار يدفع اموالهم فيحلف وجوبا
خلاف نظيره من الزكاة فقد يحلف بدنا كما مر ثم عملا بالاصل
في البابين وان حصل السبب الظاهر موجوده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)